

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٤٠٩٦ لسنة ٢٠٠٢

وزير العدل

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ؛
وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق
والقرارات الوزارية المعدلة لها ؛
وعلى قرار وزير العدل الصادر في ١٩٤٧/١٠/٢١ بتعيين عدد مكاتب التوثيق
ومقر كل منها واختصاصه ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة
الشهر العقاري والتوثيق ؛
وعلى قرار وزير العدل رقم ١٥٠٢ الصادر في ١٩٧٥/١١/١ بإنشاء مكتب توثيق
خاص بنشاط المستثمرين في مصر والكائن بمقر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالقاهرة ؛
وعلى القانون رقم ٨ الصادر في ١٩٩٧/٥/١١ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار
ولاتحته التنفيذية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٩٧ بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار
والمناطق الحرة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ٢٠٠٢ في شأن تقديم خدمات الاستثمار ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٣٦ الصادر في ٢٠٠٢/٤/١٦ بشأن نظام العمل
تجمع خدمات الاستثمار ؛
وعلى مذكرة رئيس قطاع الشهر العقاري والتوثيق المؤرخة ٢٠٠٢/٨/١٠ ؛

قرار:

(المادة الاولى)

تنشأ ثلاثة مكاتب للتوثيق تختص بنشاط المستثمرين - فى مدن الإسكندرية ، والإسماعيلية ، وأسيوط وذلك بالإضافة إلى مكتب توثيق نشاط المستثمرين فى مصر والصادر بشأنه قرار وزير العدل رقم ١٥٠٢ لسنة ١٩٧٥ - المشار إليه - وذلك على النحو التالى :

أولاً - ينشأ مكتب للتوثيق بمدينة الإسكندرية باسم (مكتب توثيق نشاط المستثمرين بالإسكندرية) - يكون مقرة بفرع مجمع خدمات الاستثمار بالمبنى الإدارى للمنطقة الحرة العامة بالإسكندرية - ويتبع مكتب الشهر العقارى والتوثيق بالإسكندرية ويشمل نطاق اختصاصه الجغرافى محافظات الإسكندرية - البحيرة - مطروح - النوبارية .

ثانياً - ينشأ مكتب للتوثيق - بمدينة الإسماعيلية باسم (مكتب توثيق نشاط المستثمرين بالإسماعيلية) - يكون مقرة بفرع مجمع خدمات الاستثمار بالمبنى الإدارى للمنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية ، ويتبع مكتب الشهر العقارى والتوثيق بالإسماعيلية ويشمل نطاق اختصاصه الجغرافى محافظات شمال سيناء - جنوب سيناء - بورسعيد - الإسماعيلية - السويس - الشرقية .

ثالثاً - ينشأ مكتب للتوثيق - بمدينة أسيوط باسم (مكتب توثيق نشاط المستثمرين بأسيوط) - يكون مقرة بفرع مجمع خدمات الاستثمار بديوان عام محافظة أسيوط ، ويتبع مكتب الشهر العقارى والتوثيق بأسيوط ، ويشمل نطاق اختصاصه الجغرافى محافظتى أسيوط - الوادى الجديد بالإضافة إلى محافظات الصعيد بدءاً من محافظة المنيا حتى أسوان بما فى ذلك محافظة البحر الأحمر .

(المادة الثانية)

يختص كل مكتب من مكاتب التوثيق الثلاثة المبينة بالمادة السابقة بتوثيق عقود الشركات أو التصديق على توقيعات أصحاب الشأن فيها والمحررات المتعلقة بها والتي تنشأ في الأغراض المنصوص عليها في القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بنظام ضمانات وحوافز الاستثمار .

ويقتصر اختصاص كل منها على ما يقدم إليه من محررات تتعلق بهذا النوع من التعامل .

(المادة الثالثة)

يلغى كل ما يخالف ذلك من قرارات .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من ٢٠٠٢/١٠/١

تحريراً في ٢٠٠٢/٨/١٧

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر